لجنة شؤون ذوي الإعاقة توافق على مقترح بصرف منحة العشرة آلاف دينار لكل معاق

رياض عواد

كشف رئيس لجنة شؤون ذوي الإعاقة النائب مبارك الحجرف عن اللجنة وافقت خلال إجتماعها امس على مجموعة من الاقتراحات يأتي في مقدمتها صرف منحة العشرة آلاف دينار لكل معاق مهما تعددوا في الاسرة الواحدة وكذلك تزويد الوزارات والجامعات والمحاكم بمترجمين لغة الإشارة وإنشاء افرع لهيئة ذوي الاعاقة في جميع المحافظات وعمل تطبيق إلكتروني من قبل الهيئة العامة للاعاقة لتسهيل معاملات ذوي الاحتياجات الخاصة .

وقال الحجرف تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة يوم امس أن اللجنة وافقت ايضا على توفير العاب خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة تتناسب وإحتياجاتهم في جميع الاماكن الترفيهية والحدائق العامة في البلاد ،وانشاء فرع للنادي الكويتي الرياضي للمعاقين في مدينة صباح الاحمد السكنية ومحافظتي الجهراء والفروانية وكذلك انشاء مدرسة لذوي الاعاقة في مدينة صباح الاحمد ، وربط المظام المعلوماتي للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة برمراكز خدمة المواطن لاستهراج شهاداتهم وانجاز معاملاتهم

واوضح الحجرف ان اللجنة ارجأت البت في تصنيف مرض الزهايمر كأعاقة ذهنية لحين انتهاء هيئة ذوي الاعاقة من دراسة المقترح وكذلك زيادة علاوة الاولاد التي تمنح لوالد المعاق او من يرعاه الى 150 دينار .

مبارك الحجرف

مجلس الأمة يعقد جلسة خاصة اليوم للنظر في 10 قوانين

جلسة ارشيفية

يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة علنية اليوم الاثنين للنظر في 10 تقارير للجان البرلمانية بشأن المداولات الثانية لقوانين تنظيم التأمين ومزاولة مهنة مراقبة الحسابات وحظر الشهادات العلمية وتنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم وتعديلات قوانين أخرى، وفيما يلي تفاصيل القوانين:

1- المداولة الثانية على مشروع قانون في شأن تنظيم التأمين والاشراف والرقابة عليه والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 15/5/2019.

2- المداولة الثانية على مشروع قانون في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 24/6/2019.

3- المداولة الثانية على مشروع قانون في شأن حظر الشهادات العلمية غير المعادلة والذي سبق أن اقره المجلس في مد اولته الأولى بتاريخ 24/6/2019.

4- المداولة الثانية على مشروع قانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 24/6/2019.

5- التقرير الحادي والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.

6- أ- التقرير الثامن والثلاثون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحين بقانونين في شأن الأحوال الشخصية الجعفرية.

ب. التقرير الثاني بعد المائة التكميلي للتقرير الثامن والثلاثين اللجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديلات المقدمة على مشروع القانون الذي انتهت إليه اللجنة في تقريرها الثامن والثلاثين في شأن الأحوال الشخصية الجعفرية.

7- التقرير الثالث والثمانون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن:

1. مشروع قانون في شأن العمل الخيري.

. الاقتراح بقانون بتنظيم العمل الخيري.

9- التقرير التاسع والاربعون للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحين بقانونين في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة.

9- التقرير الحادي والعشرون للجنة شؤون الإسكان عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة من القانون لسنة في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.

10- التقرير الأول للجنة المرأة والأسرة عن الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية

الشاهين يثمن موافقة لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية على بعض مقترحاته

أسامة الشاهين

ثمن النائب أسامة الشاهين موافقة لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية على عدد من الاقتراحات برغبة التي قدمها، متمنيا مسارعة الحكومة في تنبيها وتطبيقها نظرا لأهميتها.

وقال الشاهين: وافقت اللجنة على مقترحي «تعيين الموظف الكويتي في هيئة أسواق المال بموجب قرار غير محدد المدة ضمانة لاستقراره واستمراره»، فلا يصح أن يكون الموظف الرقابي رهينة عقد يجدد أو لا سنويًا.

بالإضافة إلى اقتراحي « منح الموظفين العاملين في مختبرات كليات جامعة الكويت الطبية وغيرها البدلات والمكافآت، أسوة بنظرائهم العاملين في مختبرات كليات العلوم والهندسة، خاصة مع اضطرارهم للتعامل مع ظروف خطرة واستمرارهم لساعات متأخرة خارج أوقات الدوام الرسمي.

وأضاف : كما وافقت اللجنة أيضا على اقتراحي بإنشاء أندية خاصة للمتقاعدين في كافة المحافظات لممارسة الأنشطة (الثقافية ، الاجتماعية ، الرياضية) وتكون تبعيتها للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وأكد الشاهين أن هذه اقتراحات فرضتها حاجة الوطن والمواطنين، مثمنًا تحول عدد من اقتراحاته لواقع عملي، وساعيًا لترى النور هذه الاقتراحات برغبة كذلك.

شارع باسم الغانم في مدينة يطا جنوب الضفة الغربية تقديراً لمواقف الكويت الرافضة لصفقة القرن

مرزوق الغانم

قررت بلدية يطا في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة، تسمية أحد شوارعها باسم «مرزوق الغانم» رئيس مجلس الأمة تقديراً لمواقف الكويت المشرفة تجاه القضية الفلسطينية.

وأوضح رئيس البلدية إبراهيم أبو زهرة أن القرار جاء بناء على مطالبات من أهالي المدينة، تقديراً لموقف الكويت الرافض لصفقة القرن والملتحم مع الشعب الفلسطيني في مساعي التحرر والانعتاق من الاحتلال

إدراج مقترح «إعفاء مستحقي قسائم السكنية من تكلفة البنية الأساسية» على جلسة اليوم

أدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقررة اليوم والخاصة بالقوانين اقتراحا بقانون أقرته اللجنة الإسكانية البرلمانية يتعلق في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة والذي ينص على «إعفاء مستحقي قسائم الرعاية السكنية من تكلفة البنية الأساسية حيث تتحمل الدولة التكلفة وتعيد للمواطنين المبالغ التي دفعوها».

وذلك بعد موافقة وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري على الاقتراح.ويتضمن الاقتراح بقانون وفقا لنصه «تعديل المادة (8) من القانون رقم لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، بحيث يهدف إلى إعفاء مستحقي قسائم الرعاية السكنية من تكلفة تنفيذ البنية الأساسية للقسائم التي تخصص لهم.

وكذلك في المشاريع السابقة للقانون، بحيث تتحمل الدولة هذه التكلفة وتعيد للمواطنين المبالغ التي دفعوها من هذه التكلفة في تلك المشاريع».

ووافقت وزيرة الأشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان رمضان على هذا التعديل «استناداً إلى أنه يسهم إيجاباً في إلغاء تحمل المواطنين المخصص لهم قسائم سكنية بقيمة تكاليف إنشاء البنية التحتية التي يتم إنجازها خلال خمس سنوات من تاريخ تخصيص القسائم لهم بالمشاريع الإسكانية.

الأمر الذي يؤثر سلباً على إمكانيات المخصص لهم في تدبير المال اللازم لبناء القسائم السكنية المخصصة لهم في ظل من الارتفاع المستمر في أسعار وتكاليف مواد البناء.

والموافقة على الاقتراح المعروض بقانون تسهم في حل القضية الإسكانية».وبعد دراسة اللجنة للاقتراح بقانون المشار إليه وعلى ضوء ما ورد به وموافقة الحكومة ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية عليه للأسباب والمبررات الموجبة لقبول إقراره.

والأخذ بأحكامه تحقيقاً للغاية والهدف التي سعى الاقتراح بقانون إلى معالجتها بخطوة إيجابية.

يعفى بموجبها مستحقو قسائم الرعاية السكنية من تكلفة تنفيذ البنية التحتية الأساسية في المشاريع الإسكانية السابقة على العمل بهذا القانون.

وكذلك على نفاذه وعلى أن تتولى الدولة إعادة ما سبق سداده من المواطنين في هذا الخصوص تحقيقاً للعدالة والمساواة بين المخاطبين بأحكامه، مع مراعاة أن الموافقة على القانون لنفاذه بأثر رجعي يتطلب توافر الأغلبية الخاصة المشار إليها في المادة 179 من الدستور.

مجلس الأمة استضاف لقاء تنويريا لطلبتها الجدد

الكندري: كلية الحقوق الوحيدة التي يدرس فيها الطلبة كأسرة واحدة وتستمر علاقتهم بعد التخرج

النائب عبدالكريم الكندري متحدثا

جانب من الحضور في مسرح مجلس الامة

عقد الاتحاد الوطني لطلبة جامعة الكويت بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الأمة لقاء تنويريا لطلبة كلية الحقوق في مبنى صباح الأحمد في مجلس الأمة، وذلك بحضور رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النائب د.عبد الكريم الكندري .

وأوضح النائب الدكتور عبدالكريم الكندري في كلمة له في بداية اللقاء أن هناك جانبين في كلية الحقوق الأول إرشادي والثاني أكاديمي، مشيرا إلى أنها تعتبر الكلية الوحيدة التي يدرس فيها الطلبة كأسرة واحدة كونهم يستمرون مع بعضهم البعض حتى ما بعد التخرج.

وقال إن الحصول على مقعد في كلية الحقوق في ظل ندرة المقاعد هو أول إنجاز يقوم به الطالب.

ولفت الكندري إلى أن المناهج في كلية الحقوق تعتمد على الفهم وعلى الحفظ بنسبة قليلة، مؤكدا أن التحدي والمنافسة تبدأ لجميع الطلبة بعد أول يوم دراسة .

ودعا الكندري جميع الطلبة إلى الحصول على معدلات عالية في أول سنة كون المعدل المرتفع سيكون سندا لباقي السنوات بينما من يهمل دراسته في السنة الأولى سيلاقي صعوبة في السنوات الثانية والثالثة والرابعة.

وأوضح الكندري أن الكلية تعتمد أيضا على الأنشطة التي تصقل شخصية الطالب في المناظرات والمحاضرات، مشيرا إلى أن العلاقة مع الأساتذة ستكون أخوية.

ودعا الكندري جميع الطلبة استغلال تلك العلاقة واللجوء إليهم في حالة مواجهة أي مشكلة.

من جهتة أكد عضو هيئة التدريس في كلية الحقوق في جامعة الكويت الدكتور أنس التورة أن الدراسة في كلية الحقوق متعبة وشاقة ولكن مع الاستمرار بالدراسة سينتهي هذا التعب كونها ترتبط بمهنة شيقة.

ودعا التورة الطلبة في بداية دراستهم إلى وضع هدف أساسي لهم وهو تحقيق العدالة والعمل عليها كون أن هناك أشخاصا قد يعدمون نتيجة عدم الدفاع عنهم بمهنية.

وتقدم التورة بالشكر إلى الأمانة العامة لمجلس الامة على مساعدتهم لتطوير العمل الحقوقي وأيضا الاتحاد الوطني لطلبة الكويت على عمله لخدمة الطلبة

وبدورة قال المحامي خليفة الياقوت إن خريجي كلية الحقوق لهم فرصة كبيرة جدا في العمل، داعيا إياهم إلى تنمية مهاراتهم وضرورة تحقيق الطموح والأفضلية في العمل

وفي نهاية اللقاء قام الاتحاد الوطني لطلبة جامعة الكويت والمتحدثين بتكريم جميع الطلبة المستجدين في كلية الحقوق بجامعة الكويت وعمل ورشة تثقيفية لآلية تسجيل الجداول الدراسية

لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية انتهت من تكليف صندوق التنمية الاقتصادية

أوضح النائب د. عبدالكريم الكندري بأن لجنة الشؤون الخارجية انهت تقريرها حول تكليف مجلس الأمة لها بالاطلاع على قروض ومنح الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومدى توافقها مع السياسة الخارجية.

وبين النائب د.الكندري بأن اللجنة وافقت على التقرير باجماع حضورها والذي احتوى جملة من التوصيات رفعت للمجلس لاخذ القرار بها منها مايخص ضرورة تعديل قانون انشاء الصندوق لضبط القروض والمنح واعادة الجدولة ومنها مايختص في ضرورة تكليف ديوان المحاسبة للفحص والتفتيش والتدقيق في آليه اعادة جدولة الفوائد وكيفية اخيار الشركات المنفذة لمشاريع الصندوق.

وتابع النائب د.الكندري بأن التقرير تناول ثلاث محاور الأول عن آليه منح القروض وعن فوائدها واعادة جدولتها في حين كان المحور الثاني يتعلق بآليه تقديم المنح والمعونات وجاء المحور الثالث ليبحث عن دور الصندوق في المساهمات داخل الكويت وعن الشركات التي تقوم بتنفيذ مشاريع الصندوق.

وأكد النائب د. الكندري بأن اللجنة أعدت تقريرها دون البحث بالتفاصيل المالية والمحاسبيه والتي قامت بها فعلاً لجنة الميزانيات التي بحثت بدورها ميزانية الصندوق وحسابه الختامي في ضوء تقارير ديوان المحاسبة وتقارير المراقبين الماليين في حين انصب تكليف اللجنة الخارجية باطلاع على آليات منحق القروض واعادة جدولتها وكذلك المنح وكيفية اتخاذ مجلس ادارة الصندوق للقرارات في هذه الصلة.

وختم النائب د. الكندري بأن التوصيات التي شملها تقرير اللجنة الخارجية تصب كلها في مصلحة حماية المال العام فلا يعني أن الصندوق قد سدد رأس ماله للدولة فهو بعيد عن المتابعة فيبقى هذا الصندوق من الاحتياطي العام للدولة وما يتم اتخاذه من اجراءات سواء بشطب أو جدولة الفوائد على القروض ومايقدم من منح رغم اعلان الحكومة العجز في الميزانية واتخاذها لسلسلة من قرارات الترشيد هو من التفريط بهذا المال العام ان لم يكن على سند من القانون.